حاجات الجيش الاسرائيلي(١)، و ٨٠ بالمئة من مجهود صناعة الطائرات تستنفدها عقود مع الجيش(٢). وفي عام ١٩٧١ اعلن يشعياهو لافي ، مدير عام وزارة الدفاع ، في مؤتمر صحفي ، ان الصناعة المحلية سوف تؤمن ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار من المواد الحربية بينما سيبلغ الاستيراد ٧٠٠ مليون دولار من هذا المواد . تنتج اسرائيل اذن اقل بقليل من نصف حاجاتها للمواد الحربية . واضاف لافي ان الصادرات من المواد الحربية سوف تبلغ هذه السنة (١٩٧١) ١٦٣٠٣ مليون دولار ، وهـذا يعادل ٣٢ بالمئة من مجموع الانتاج الحربي(٣)، بينما لم تبلغ هذه الصادرات الا ٢٥ مليون دولار فقط عام ١٩٦٧(٤) اي ان الزيادة بلغت ٦ اضعاف . ومما قالـه لافي ايضا ان الصادرات الحربية سوف تصبح ثلاثة اضعاف ما هي عليـه الان قبل عام ١٩٧٥ وسوف تنخفض الواردات . ان الـ ٧٥٠ مليون دولار من المواد وهو حجم الانتاج المحلي لعام ١٩٧٥ سوف يؤمن عمـلا اضافيا لـ ١٠٠،٠٠٠ عامل ، هذا بينما يبلغ عدد العاملين في الصناعـات الحربية الان ٩٠،٠٠٠(٥).

ان الحروب التي شنتها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى قد سببت نموا في الاقتصاد الاسرائيلي . وهذا الوضع مشابه من بعـض وجوهه للتطور الذي حدث في الولايات المتحدة الاميركية والمانيا الغربية قبل فترة الحرب العالمية الثانية وخلالها . فطبيعة اسرائيل العدوانية ودورها في المنطقة ، كما اوضحنا سابقا ، يجعلانها باستمرار تهتم بتقوية جيشها وتطويره بادخال استاليب التكنيـك العسكري الحديث ، وهذا ما يفسح مجالات العمل والنمو امام الصناعات الاخرى ويؤمن بالتالي مجـالات استخدام جديدة . لقد بلغت نفقات الجيش الاسرائيلي ٤٠ بالمئة من ميزانية الدولة عام ١٩٧١ و ٥٠ بالمئة عام ١٩٧٢ اي ما يعادل ٧ مليارات من الليرات الاسرائيلية من مجموع ١٤ مليارا ونصف المليار لذلك عرفت الاستثمارات في الصناعات الاساسية ازديادا مهما في الفترة التي تلت حرب حزيران .

ومما نلاحظه ايضا اهمية الاستثمارات في الصناعـات الكيماوية والـدواء ، اذ بلغت ١٠٧،١٠٤ مليون ليرة عام ١٩٦٨ بينما كانت ٧،٧٢٧ مليون ليرة عام ١٩٦٧ . كذلـك ازدادت الاستثمارات في البلاستيك من ٣،١٦٠ مليون ليرة عـام ١٩٦٧ الى ٢٠،٢٤٤ مليون ليرة عام ١٩٦٨ .

التوزيع الجغرافي للاستثمارات « المرخص لها » عام ١٩٦٩ : كما رأينا من قبل ، يمنح قانون تشجيع الاستثمار امتيازات اكبر للاستثمارات في المنطقة « أ » تليها المنطقة «ب»، لذلك فان ٢٥ بالمئة من الاستثمارات « المرخص لها » في الصناعة عـام ١٩٦٩ كانت في منطقة « أ » و٢٥ بالمئة في منطقة « ب » و٥٠ بالمئة في وسط اسرائيل . وتأخذ الفروع المعدنية والبلاستيك اهمية كبيرة في منطقـة « أ » اذ تضم ٥٠ بالمئة مـن المؤسسات « المرخص لها » . وتأتي المساعدات الممنوحة للمؤسسات « المرخص لها » لتؤكد ايضا الاهمية الكبرى لمناطق التنمية . اذ اعطيت لها (في « أ » و «ب») ٤٠ مليون ليرة بينما حصلت المؤسسات الموجودة في وسط اسرائيل على ٦٧ مليون ليرة فقط .

---

(١) ي. شامير : الصناعة الالكترونية في اسرائيل ــ المؤسسة الدفاعية « كمساعدة لتطوير » الصناعـة الالكترونية ، في مجلة **مؤسسة التصدير الاسرائيلية** .

(٢) **لوموند** : ١٦ ــ ١٧ ــ ١٨ تموز ١٩٧١ (مقال دومينيك فركيز) .

(٣) **لوموند** : ١٦ ــ ١٧ ــ ١٨ تموز (مقال دومينيك فركيز) ، **ولوموند** ٣١ كانون الثاني ١٩٧٢ .

(٤) **اسرائيل اكونوميست** ، آذار ١٩٦٧ ، ص ٦٣ .

(٥) **لوموند** : ٣١ كانون الثاني ١٩٧٢ .